٣٨ مليار ليرة جاهزة للإقراض في «التسليف الشعبي»

مدير عام التسليف لـ«الوطن»: من الغد فروع التسليف جاهزة لاستقبال طلبات القروض

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مصرف التسليف الشعبي نضال العربيد لـ«الوطن» أن حجم السيولة الفائضة والقابلة للتوظيف تجاوز لدى المصرف ٣٨ مليار ليرة سيتم توظيفها في منح تسهيلات ائتمانية لتمويل المشروعات الإنتاجية وقروض الدخل المحدود، إضافة لمنتجات جديدة يتم بحثها لدى المصرف.

وبيّن أنه اعتباراً من يوم غد (الأربعاء) الذي يتزامن مع بداية شهر أيلول سيكون متاحاً استقبال طلبات القروض الإنتاجية وفق سقوف القروض لكل القطاعات والأنشطة الاقتصادية التجارية والصناعية والخدمية بـ٣٠ مليون ليرة سورية للمشروعات المتناهية الصغر و٢٠٠ مليون ليرة للمشروعات الصغيرة و٥٠٠ مليون ليرة للمشروعات المتوسطة، وأنه تم منح مساحة واسعة من التسهيلات لقروض الطاقة الشمسية بهدف تأمين تمويل شراء السخان الشمسي أو الخلايا الكهروضوئية لتوليد الطاقة الكهربائية المنزلية أو للفعاليات الاقتصادية «مشاريع الطاقة البديلة حيث سيتم التعاقد مع شركات منتجة لألواح السخان الشمسية والخلايا الكهروضوئية التي سيتم تمويل شرائها بحيث يتم تحديد الوثائق المطلوبة للقرض حسب الشركة التي سيتم التعاقد معها.

وحول رفع سقف قرض الدخل المحدود لدى مصرف التسليف الشعبي بيّن العربيد أن هناك تنسيقاً وتشاوراً مع «المركزي» لتعديل وفتح سقف قرض الدخل المحدود حيث ركز مصرف التسليف الشعبي على عدم الحاجة لتحديد سقف لقرض الدخل المحدود والاكتفاء بشرط أن يكون سقف الاقتطاع حتى ٤٠ بالمئة من الدخل الشهري مضروباً بعدد أشهر فترة السداد وهي حالياً ٦٠ شهراً (٥ سنوات) وهو ما يحرر المصرف من الالتزام بسقف محدد لقرض الدخل المحدود وتعديله مع كل زيادة على الأجور والمعاشات، وأنه تم التعميم على فروع المصرف بتقديم كل التسهيلات وتبسيط الإجراءات لتسهيل منح كل القروض وخاصة قروض الدخل المحدود وقروض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يعول عليها كثيراً في المرحلة الحالية سواء لجهة الإقلاع بها أو زيادة وتيرة إنتاجها وتأمين مداخيل مهمة لأصحابها تسهم في تحسين أوضاعهم وتصب في دعم الاقتصاد الوطني ومن ثم يتم العمل على تحديث البنية التقنية في المصرف وفروعه وتحديث برامج العمل والعمل على رفع جودة الخدمات المقدمة في فروع ومكاتب المصرف.

وكان مصرف التسليف الشعبي عمم في مسألة الضمانات بأنه يتم تقييم الضمانات العقارية من قبل مخمن أو مقيّم عقاري واحد على الأقل معتمد من وزارة المالية وهيئة الإشراف على التمويل العقاري إذا كانت قيمة التسهيلات الائتمانية أقل من ١٠ ملايين ليرة ومن قبل اثنين من خبراء التخمين حيث تعتمد القيمة الأقل للتخمين في حال كانت قيمة التسهيلات من ١٠ ملايين ليرة فأكثر.

ويحدد الحد الأقصى لمبلغ التمويل بالنسبة لرأس المال العامل وتعويض نقص السيولة الناجمة عن التأسيس بـ٦٠ بالمئة من صافي ملاءة المتعامل والمقصود بها الفرق بين الموجودات باستثناء قيمة العقار والفروغ وبين الالتزامات المترتبة على المتعامل حسب البيان الموجود في طلب القرض.

ويحدد الحد الأقصى لمبلغ شراء التجهيزات الثابتة بـ٦٠ بالمئة من قيمة التجهيزات المراد شراؤها أو ٦٠ بالمئة من صافي ملاءة المتعامل «أيهما أقل» والحد الأقصى لمبلغ التمويل لقرض تأسيس الفعاليات الصناعية والتجارية والخدمية بـ٥٠ بالمئة من التكلفة الإجمالية للفعالية عدا قيمة الأرض.

يشار إلى أن مصرف التسليف الشعبي منح ١٦ مليار ليرة كقروض دخل محدود استفاد منها أكثر من ١٥ ألفاً من العاملين في الجهات العامة منها ١٢,٣ مليار ليرة منحها المصرف بعد تعديل سقف القرض من مليون ليرة إلى مليوني ليرة مع بداية شهر آذار من العام الجاري وحتى نهاية شهر حزيران أي على مدى ٤ شهور.

> ضمانة العقار بتخمين خبير واحد إن كان القرض ١٠ ملايين وأقل

«محروقات» تعزو سبب التأخير برسائل البنزين لتأخر «صهريج» نتيجة عطل

خبير لـ«الوطن»: المشكلة في نقص التوريدات والبنزين في السوق السوداء مسروق

رامز محفوظ

أعلنت الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» أنه لا يوجد أي تغيير في جدول إرسال رسائل تعبئة البنزين ولا أي تخفيض للكميات الموزعة من البنزين بشكل يومي. وأوضحت الشركة في بيان حصلت «الوطن» على نسخة منه أن التأخير الذي يحصل على رسائل البنزين لأكثر من ٧ أيام يعود لتأخر أحد الصهاريج نتيجة عطل أو حادث حيث إن حمولة الصهريج تعادل ملء ١٠٠٠ سيارة تقريباً وهذا يعني أن الرسائل سوف تتأخر عن ١٠٠٠ سيارة لمدة تتراوح من ٢٤ إلى ٤٨ ساعة لحين تأمين صهريج بديل وتحميله من المخازن إلى الكازية المعنية. وأشارت الشركة إلى أن هذا الأمر يحصل أحياناً وبشكل طارئ وليس بشكل دائم.

وحاولت «الوطن» التواصل مع المدير العام للشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية أحمد الشماط ومعاون المدير مصطفى حصوية للحديث عن موضوع التأخير في إرسال رسائل تعبئة البنزين والذي لا يشمل السيارات الخاصة فحسب إنما كذلك السيارات العامة وعن الآلية المتبعة لضبط هذا الموضوع والالتزام بالتوقيت المحدد لإرسال رسائل استلام البنزين باعتبار أن المخصصات المحددة بطبيعة الحال قليلة ولا تكفي لكن لم يتجاوب أحد مع الاتصالات المتكررة.

في سياق الحديث عن هذا الموضوع أوضح خبير نفطي لـ«الوطن» أن موضوع إرسال رسائل استلام البنزين للمواطنين في موعدها المحدد مرتبط بتوافر مادة البنزين وتوافر المادة مرتبط بموضوع الالتزام بالتوريدات وهذا الأمر يحصل حالياً لأنه خارج عن إرادة وزارة النفط.

وبيّن أن المشكلة حالياً بتأخر التوريدات ولفت إلى أنه عندما تنخفض التوريدات ينخفض المخزون وبالتالي تقل الكميات ومن ثم يحصل تأخير بإرسال رسائل تعبئة البنزين، لافتاً إلى أن الناس أصبحت تعلم هذا الأمر.

وأوضح بأن المشكلة بالاستيراد وهذا الأمر خارج عن الإرادة ولو كان الاستيراد يأتي بشكل متواتر ومنتظم لما كان هناك أي مشكلة بتوزيع المادة، مبيناً أن هناك عقوداً لاستيراد المشتقات النفطية منها نفذ بشكل جزئي ومنها لم ينفذ بعد.

وأكد أن هناك مشكلة بتوافر المادة في السوق السوداء، مبيناً أن المادة الموجودة في السوق السوداء هي مادة مسروقة ويتم الحصول عليها بطريقة غير شرعية نتيجة التلاعب من قبل بعض أصحاب محطات الوقود وسوء توزيع المادة من قبلهم.

السماح باستيراد الجرارات الزراعية المستعملة التي لا تزيد سنة صنعها على خمس سنوات من تاريخ استيرادها

الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة السماح باستيراد الجرارات الزراعية المستعملة التي لا تزيد سنة صنعها على خمس سنوات من تاريخ استيرادها وفق شروط وضوابط محددة.

وتضمنت التوصية تكليف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي التنسيق مع وزارتي النقل والصناعة لموافاة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالشروط الفنية للجرارات التي سيتم استيرادها خلال أسبوع كحد أقصى.

وتأتي الموافقة تلبية لطلب الاتحاد العام للفلاحين والجمعيات الفلاحية نظراً للأضرار الكبيرة التي تعرضت لها الآليات الزراعية المستخدمة في العمل الزراعي وتأثير نقص عددها في ارتفاع أجورها، وتلافياً لحصول تأخر في العمليات الزراعية عن مواعيدها والتخفيف من إرهاق الفلاحين بتكاليف عالية تنعكس على تكلفة إنتاج المنتجات الزراعية.

الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يعود إلى دمشق التي أسّس فيها عام ١٩٥٦

جمال القادري أميناً عاماً للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

محمود الصالح

اختتم أمس المؤتمر العام الرابع عشر للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في مدينة الغردقة المصرية بمشاركة أساسية لوفد الجمهورية العربية السورية، الذي كان قد انطلق يوم الأحد الماضي، بحضور وفود من مختلف المنظمات النقابية العربية، وممثلين عن منظمات عربية وعالمية. وتضمّن جدول أعمال المؤتمر انتخاب هيئة المؤتمر، وقرار اعتماد العضوية، وتشكيل اللجنة التنظيمية، وتشكيل لجنة الصياغة. وتضمّن المؤتمر التصديق على قرارات دورات المجلس المركزي العادية والطارئة للدورة الدستورية النقابية بين المؤتمرين العامّين الثالث عشر والرابع عشر، إضافة إلى تقرير نشاط الأمانة العامة لسنة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وجرى خلال المؤتمر أيضاً، حسب جدول الأعمال، مناقشة الأمور المالية، والتوجهات المستقبلية للدورة الدستورية النقابية المقبلة، وانتخاب لجنة النظام العضوية، وانتخاب لجنة الرقابة المالية، واعتماد أعضاء المجلس المركزي.

وتم خلال المؤتمر تكريم الأمين العام السابق للاتحاد غسان غصن، وانتخاب أمين عام جديد لخمس سنوات مقبلة، بفوز جمال القادري رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية، وستار دنيوس رئيس اتحاد عمال العراق: نائباً للأمين العام، وجبالي محمد المراغي رئيس اتحاد عمال مصر رئيساً للمجلس المركزي للاتحاد الدولي. ويوسف عبد الكريم رئيس اتحاد عمال السودان نائباً للرئيس، وأحمد العنزي رئيس اتحاد عمال الكويت نائباً للرئيس، وممثلاً عن كل منظمة قطرية إلى عضوية الأمانة العامة.

القادري أكد لـ«الوطن» أهمية انعقاد المؤتمر في هذه الظروف الاستثنائية، على مختلف الصعد، مشدداً على أهمية تعزيز الدور التاريخي العروبي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

وجرى خلال المؤتمر إجراء تعديلات دستورية مهمة أقرها المؤتمر باتجاه إعطاء المرونة واللامركزية في عمل الاتحاد، وعصرنة وتطوير وترشيق أساليب العمل استجابة لمتغيرات أكثر من نصف قرن من الزمن.

كما قرر المؤتمر نقل مقر الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب إلى دمشق، وقرر عدم التفرغ للقيادات النقابية الجديدة تيسيراً «وتسهيلاً» للعمل.

وأكد القادري في البيان الختامي للمؤتمر إدانة الإرهاب ووجوب مكافحته بما فيه الإرهاب الاقتصادي المتمثل بالحصار الاقتصادي والعقوبات الجائرة التي تفرضها الدول الكبرى تحقيقاً لأجندتها، ومقاربة التحديات التي تواجه العمال العرب في كل أقطارهم بما فيها تحديات الفقر والبطالة والتهميش، إضافة إلى تحديات الإغلاق والإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا، وإدانة التصرفات العنصرية لسلطات الاحتلال الصهيوني بحق العمال العرب في فلسطين والجولان وكل الأراضي العربية المحتلة.

وقرر المؤتمر القيام بحملة للتوعية بمخاطر الإرهاب واتباع سياسات تثقيفية تمنع الشباب من الوقوع في براثنه، ودعم خطط التنمية المستدامة، وزيادة الإنتاج في كل الأقطار العربية، وتعزيز حضور المنظمات النقابية العربية في أوساط جماهيرها ومحاكات قضاياهم وتحقيق تطلعاتهم، والانفتاح على التكتلات النقابية الإقليمية والدولية لخلق تفاهم مشترك حول كل القضايا والتحديات التي تواجه أمتنا العربية.

ودعا المؤتمر إلى التعاون البناء بين الشركاء – أطراف عملية الإنتاج العرب – حكومات وأرباب العمل والعمال لرسم سياسات تنموية تحقق طموحات العمال أو تحسن أوضاعهم وتؤمن فرص عمل للقضاء على البطالة في كل أقطار الوطن العربي، وتفعيل التنسيق والتعاون مع جميع الاتحادات الصديقة والتكتلات النقابية لدعم القضايا العربية وقضايا العمال العرب، وإيلاء موضوع الصحة والسلامة المهنية الاهتمام اللازم من الحكومات للتخفيف من حوادث العمل، وتفعيل المعهد العربي للدراسات العمالية في دمشق وإطلاق برامج تدريب وتأهيل نقابية وعمالية واسعة، وإدانة الإرهاب بكل تسمياته وأشكاله وتوجيه التحية لكل القوى الشريفة التي تناهضه وخصوصاً شعب وعمال وجيش وقيادة سورية.

يُذكر أن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب أسس في دمشق في ٢٤ آذار ١٩٥٦، بهدف الدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة العربية وحركتها النقابية والسعي إلى تطوير مستواها الحياتي مادياً ومعنوياً وتفعيل مشاركتها في بناء وتقدّم أقطارها وأمّتها العربية.

قريباً... زيادة جديدة في أسعار الإسمنت و«الصناعة» تبرر.. حتى تربح الشركات

وزير الصناعة: إسمنت حلب سيعود من خلال التشاركية مع القطاع الخاص

هناء غانم

ناقش وزير الصناعة زياد صبحي صباغ جميع المطالب والصعوبات والإشكاليات التي يعاني منها عمّال الشركات والمعامل التابعة للمؤسسة العامة للإسمنت مشدداً على ضرورة العمل على رفع جاهزية معامل الإسمنت ووضع رؤى قابلة للتطبيق والتنفيذ مبيناً أن العمل يعني الإنتاج ودور العاملين في المؤسسة يجب أن يتجه نحو زيادته مؤكداً أهمية التعاون المطلق بين الإدارة واللجان النقابية ومكاتب النقابات الذي يعتبر نجاحاً للعمال والإدارة والدولة بشكل عام.

وأكّد وزير الصناعة خلال اجتماعه الذي ضم الاتحاد المهني لنقابات عمال البناء والأخشاب وممثلي التنظيم النقابي في الشركات التابعة للمؤسسة العامة للإسمنت، أهمية الدور الرقابي لممثلي اللجان النقابية ضمن شركاتهم بشكل عام وخاصة خلال هذه المرحلة لافتاً إلى أهمية تصويب الخطأ من ممثلي اللجان النقابية مباشرة من خلال التواصل مع الإدارات المعنية وعدم إغفاله لأن المهمة النقابية ليست حالة مزاجية أو حقاً وإنما هي واجب، مشدداً على ضرورة الابتعاد عن الشخصنة في العمل النقابي، لافتاً إلى أولوية تسليط الضوء على الإيجابيات أيضاً، وذلك تجسيداً لشعار الحملة الانتخابية التي أطلقها السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد الأمل بالعمل.

وخلال الاجتماع عبر صباغ عن عمق الانتماء للطبقة العاملة التي تعمل كردبف للجيش والقوات المسلحة بعد ما تحررت أغلبية أراضي الجمهورية العربية السورية من دنس الإرهاب، فكان دور الطبقة العمالية هي إعادة عجلة الإنتاج في المنشآت والمعامل التي دنسها الإرهاب في أغلب القطاعات، وكان هناك تدمير ممنهج لقطاع الإسمنت الذي دمر بشكل شبه كامل في حلب مبيناً أن عودة الإنتاج في إسمنت حلب سيعود من خلال التشاركية مع إحدى جهات القطاع الخاص.

وطرح رؤساء مكاتب النقابات الفرعية وممثلو التنظيم النقابي خلال الاجتماع العديد من المطالب والقضايا المتعلقة بالعمال، حيث طالبوا بتعديل علاوات الحوافز بما يتوافق والأسعار الحالية لمادة الإسمنت ورفع قيمة الوجبة الغذائية للعمال وتوسيع صلاحيات اللجان الإدارية، إضافة إلى تأمين عمال لبعض الشركات وتحويل عمال الفاتورة في بعض المعامل إلى مياومين، وتأمين قطع تبديل لبعض الآلات ورفع قيمة الميزات العينية للعمال وحل مسألة التنقلات ورفع تعويضات اللجان الإدارية، إضافة إلى العديد من القضايا الأخرى.

من جهته بين مدير عام المؤسسة العامة للإسمنت المهندس المثنى السرحاني في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم الاجتماع مع المستثمرين في مجال الإسمنت ودار الحديث حول منحيين الأول هو استخدام الطاقة البديلة في جزء من خطوط الإنتاج، وأشار إلى أن المنحى الآخر هو التأهيل والتدريب ونحن كمؤسسة لا نملك كوادر تعليمية مؤهلة نحن اليوم باتجاه زوال هذه الصناعة علماً أنه لابد من العمل على توطين هذه الصناعة وذلك مرتبط بالتأكيد بالكوادر التعليمية، ولدينا حيز مكاني وجغرافي مثالي للتدريب والتأهيل بشركة عدرا باعتباره يوجد قاعات خاصة للتدريب والتأهيل ويضمن مطعماً ومنامة وغيره من قاعات التدريب أي ضمن المعمل يعني التدريب سيكون نظرياً وعملياً وهو ما يتم اليوم دراسته، عرض للاستثمار تحت بند التشاركية وذلك يهدف إلى بناء لبنة جديدة في اليد العاملة المهنية لهذه الصناعة التي تتسرب حيث كان لديها نحو ١٠ آلاف عامل اليوم لا نملك سوى ٤,٥ آلاف عامل ويتناقص مستمر في حال لم نتوجه للتدريب والتأهيل وتطوير هذه الصناعة موضحاً أن مطالب العمال دائماً محقة لأننا مهما قدمنا لهم نبقى مقصرين تجاههم لذلك لابد من حل الإشكالات العمال قدر الإمكان للحفاظ عليهم.

وأكد أنه يتم العمل على رفع الطاقة الإنتاجية لمعامل الإسمنت ولاسيما بعد أن دخلت إسمنت طرطوس إلى العمل الفعلي حيث وصلت اليوم طاقتها الإنتاجية إلى ٢٠٠٠ طن يومياً ونعمل على رفع الطاقة لنهاية العام لتصل إلى ٣٠٠٠ طن يومياً، وإعادة أربعة أفران طرطوس للعمل بطاقتها الإنتاجية المقبولة ضمن الإمكانات الفنية المتاحة لهذه الشركة كما نقوم حالياً بتأهيل الفرن رقم ٣ / بشركة عدرا.

وأشار السرحاني إلى أن إنتاجية المؤسسة اليوم بحدود ١٠ آلاف طن يومياً واليوم وبدخول خطوط الإنتاج قريباً سوق يصبح الإنتاج نحو ١١ ألف طن من الإسمنت يومياً وبنهاية العام سوف يصل إلى ١١,٥٠٠ ألف طن يوميا من الإسمنت المعبأ والفرط.

وحول ارتفاع الأسعار أكد أن الموضوع قيد الدراسة في اللجنة الاقتصادية لرفع سعر مادة الإسمنت بحيث تكون الشركات رابحة، بالحد الأدنى ومن المقرر أن يكون حسب الدراسة هامش الربح ٨ بالمئة فقط للمؤسسة وشركاتها وهو أقل هامش ربح لهذه الصناعة.

> مدير عام الإسمنت لـ«الوطن»: نقص كبير في عمال الإسمنت ونحتاج إلى تدريب حتى لا نفقد هذه الصناعة

حنوش: لا نقبل التراخي وأنصاف الحلول..!

بدوره أكد رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال البناء والأخشاب خلف حنوش أننا في مرحلة لا نقبل التراخي وأنصاف الحلول، نحن في مرحلة العمل الحقيقي وزيادة الإنتاج، وهذه المرحلة تتطلب تكاتف الجميع لأننا جميعاً اليوم في خندق واحد وهو خندق الصمود والتصدي للحرب الكونية التي حبكت على سورية، هذه المرحلة تحتاج إلى بذل أقصى الجهود لزيادة الإنتاج وإعادة إقلاع المنشآت المتوقفة جراء الإرهاب، نحن أمام تحديات لكن كعمال سنبقى على عهدنا بالعمل والإنتاج والدفاع عن بلدنا ومؤسساتنا وشركاتنا الوطنية، وشدد على أن الاتحاد المهني للبناء يعمل على بذل الطاقات المتاحة لزيادة الإنتاج، والاستمرار والتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية وخاصة إدارة المؤسسة والوزارة للحفاظ على حقوق عمالنا وتحقيق المزيد من المكاسب لهم وتحقيق السلامة لهم في جميع المؤسسات، وبذل كل الجهود لتحسين متممات الرواتب والحوافز للعمال، مؤكداً أن الاتحاد جهة رقابية شعبية، عملنا هو أن نشير إلى مواقع الخلل والفساد إن وجدت ونقترح الحلول للمشاكل والصعوبات.

وفي ختام الاجتماع وافق وزير الصناعة على مقترح الاتحاد المهني لعمال البناء والأخشاب والمؤسسة العامة للإسمنت برفع مكافأة تشجيعية لجميع العاملين في المؤسسة العامة للإسمنت والشركات التابعة لها.